Ahliya Journal of Business Technology and MEAN Economies [Published by Palestine Ahliya University] Vol. 02 Issue 02 (2025) ISSN: 3007-9691

Expected Errors Arising from the Use of Artificial Intelligence in Concluding Contracts: "The Sale Contract" as a Model

Ayah Mansur[1], Sohail Al Ahmad[2]
[1]B.Sc. Students' Research Club, Palestine Ahliya University (Palestine)
✉ 22210598@paluniv.edu.ps
[2]Faculty of Law, Palestine Ahliya University (Palestine)
✉ sohail@paluniv.edu.ps

Received:14/10/2025 Accepted:22/11/2025 Published:31/12/2025

Abstract:

This study aims to analyze the expected errors arising from the use of artificial intelligence techniques in drafting and concluding contracts, focusing on the "Sale Contract" as a model, in light of rapid technological development and the legal and Sharia issues it raises regarding the accuracy and legitimacy of automated drafting. The originality of this study stems from addressing a contemporary topic that keeps pace with the digital transformation in civil and commercial transactions, and its attempt to build a jurisprudential and legal perception that regulates the use of AI and limits the risks of uncertainty (Gharar) and ignorance (Jahl). The study adopted a descriptive, analytical, and comparative approach to present concepts, analyze jurisprudential texts and Sharia evidence, and compare positions towards technical errors. The study reached a set of results, most notably that AI is an effective auxiliary tool for accelerating procedures, but it does not possess legal capacity to contract and cannot be fully relied upon without human review, as algorithmic and subjective errors may arise affecting the validity of the contract, with responsibility falling on the developer or user. Accordingly, the study recommended not fully relying on automatically generated contracts, enhancing human oversight and legal review, developing AI tools to increase transparency, establishing regulatory and ethical frameworks for its use in financial transactions, and training specialists to analyze the risks associated with AI outputs.

Keywords: *Artificial Intelligence; Sale Contract; Legal Errors; Sharia Responsibility; Automated Drafting.*

Ahliya Journal of Business Technology and MEAN Economies Vol. 02 Issue 02 (2025)
[Published by Palestine Ahliya University] ISSN: 3007-9691

الأخطاء المتوقعة من استخدام الذكاء الاصطناعي في إبرام العقود "عقد البيع أنموذجًا"

آية منصور[1]، سهيل الأحمد[2]

[1] نادي أبحاث طلبة البكالوريوس، جامعة فلسطين الأهلية (فلسطين)

22210598@paluniv.edu.ps ✉

[2] كلية الحقوق، جامعة فلسطين الأهلية (فلسطين)

sohail@paluniv.edu.ps ✉

تاريخ الاستلام:2025/10/14 تاريخ القبول:2025/11/22 تاريخ النشر:2025/12/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الأخطاء المتوقعة من استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في صياغة وإبرام العقود، مع التركيز على "عقد البيع" أنموذجًا، وذلك في ظل التطور التكنولوجي المتسارع وما يثيره من إشكاليات قانونية وشرعية حول مدى دقة الصياغة الآلية ومشروعيتها. وتتبع أصالة الدراسة من معالجتها لموضوع معاصر يواكب التحول الرقمي في المعاملات المدنية والتجارية، وسعيها لبناء تصور فقهي وقانوني ينظم استخدام الذكاء الاصطناعي ويحد من مخاطر الغرر والجهالة. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي المقارن لعرض المفاهيم وتحليل النصوص الفقهية والأدلة الشرعية ومقارنة المواقف تجاه الأخطاء التقنية. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها أن الذكاء الاصطناعي يعد أداة مساعدة فعالة لتسريع الإجراءات، إلا أنه لا يمتلك الأهلية القانونية للتعاقد ولا يمكن الاعتماد عليه كليًا دون مراجعة بشرية، حيث قد تنتج عن استخدامه أخطاء خوارزمية وموضوعية تؤثر على صحة العقد وتقع مسؤوليتها على المطور أو المستخدم. وبناءً على ذلك، أوصت الدراسة بعدم الاعتماد الكلي على العقود المولدة آليًا، وتعزيز الرقابة البشرية والمراجعة القانونية، وتطوير أدوات الذكاء الاصطناعي لزيادة الشفافية، ووضع أطر تنظيمية وأخلاقية لاستخدامها في المعاملات المالية، بالإضافة إلى تدريب المختصين على تحليل مخاطر مخرجات الذكاء الاصطناعي.

الكلمات المفتاحية: *الذكاء الاصطناعي؛ عقد البيع؛ الأخطاء القانونية؛ المسؤولية الشرعية؛ الصياغة الآلية.*

1. مقدمة:

تسير عجلة التطور التكنولوجي بخطى متسارعة، لتمسّ جميع مناحي الحياة، ويعد إبرام العقود أحد المجالات التي بدأت تقنيات الذكاء الاصطناعي تغزوها، وعدّها البعض ثورة ستُحدث تحولاً جذرياً في مهنة القانون، من خلال وعدها بزيادة الكفاءة والسرعة، وتقليل التكاليف، وفي قلب هذه العقود يأتي "عقد البيع" بوصفه الشكل التعاقدي الأكثر تداولاً" في المعاملات المدنية والتجارية، وركيزة أساسية في النشاط الاقتصادي.

إلا أن هذه الآلة الذكية، رغم براعتها في معالجة البيانات وتوليد النصوص، تفتقر إلى الملكة القانونية، والإدراك الواقعي للسياقات، والقدرة على ممارسة "حُسن التقدير" الذي يكتسبه المحامون عبر سنوات من الخبرة العملية ومن هنا، تنبع الحاجة إلى دراسة منهجية تقوم بتحليل هذه الظاهرة الناشئة، وتستكشف الثغرات المحتملة في هذا المزج بين التقني والقانوني، وهذا ما ستحاول هذه الدراسة الوقوف عليه، من خلال تحليل منهجي يقوم على تفكيك العملية سعياً لتقديم رؤية واضحة لمخاطر قد لا تكون مرئية في البداية، لكن عواقبها القانونية والعملية يمكن أن تكون جسيمة.

1.1 مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في تنامي استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في صياغة العقود القانونية، ولا سيما عقد البيع بوصفه من أكثر العقود شيوعاً في المعاملات المدنية والتجارية، وما يثيره هذا الاستخدام من إشكاليات قانونية وشرعية محتملة، فعلى الرغم مما توفره هذه التقنيات من سرعة وكفاءة في إعداد النصوص التعاقدية وتقليل التكاليف، إلا أنها تفتقر إلى الملكة القانونية والخبرة التقديرية التي يكتسبها المختصون عبر الممارسة العملية، الأمر الذي قد يؤدي إلى وقوع أخطاء في الصياغة أو في تكييف الأحكام القانونية والشرعية المرتبطة بالعقد، ومن هنا تبرز الإشكالية في مدى إمكانية الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في صياغة عقد البيع، وطبيعة الأخطاء القانونية والشرعية التي قد تنشأ عن هذه الصياغة، وكيفية تحديد المسؤولية المترتبة عليها ومعالجتها في ضوء الأحكام الشرعية، إضافة إلى بيان التكييف الفقهي لاستخدام الآلة في إنشاء الصيغة التعاقدية، ومدى إمكانية التحوط من مخاطر الغرر والجهالة التي قد تنشأ عن الصياغة الآلية في بيوع المعاوضات. وقد جاءت هذه الدراسة لتجيب عن السؤال الرئيس ما الأخطاء المتوقعة من استخدام الذكاء الاصطناعي في إبرام عقد البيع؟

حيث يفرع عنه أسئلة فرعية وهي متمثلة بالآتية:

- إلى أي مدى يمكن الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في صياغة عقد البيع؟
- ما طبيعة الأخطاء القانونية والشرعية التي قد تنتج عن هذه الصياغة؟
- كيف يمكن تحديد المسؤولية المترتبة عليها ومعالجتها شرعياً؟

- ما هو التكييف الفقهي لاستخدام الآلة في إنشاء الصيغة التعاقدية، وكيف يمكن التحوط شرعاً من مخاطر الغرر والجهالة التي قد تفرزها الصياغة الآلية في بيوع المعاوضات؟

1.2 أهداف الدراسة:

- بيان مدى إمكانية الاعتماد على تقنيات الذكاء الاصطناعي في صياغة عقد البيع، من خلال توضيح مفهوم الذكاء الاصطناعي ودوره في مجال العقود، وبيان مفهوم عقد البيع وأهميته في المعاملات.
- تحليل طبيعة الأخطاء القانونية والشرعية التي قد تنتج عن استخدام الذكاء الاصطناعي في صياغة عقد البيع، وبيان أنواعها مثل الأخطاء الخوارزمية والشكلية والسياقية، وأثرها في صحة العقد وأركانه وشروطه.
- بيان كيفية تحديد المسؤولية المترتبة على الأخطاء الناتجة عن الصياغة الآلية للعقود، وسبل معالجتها في ضوء القواعد الفقهية وأحكام الفقه الإسلامي.
- بيان التكييف الفقهي لاستخدام الذكاء الاصطناعي في إنشاء الصيغة التعاقدية، وبيان سبل التحوط من مخاطر الغرر والجهالة التي قد تنشأ عن الصياغة الآلية في بيوع المعاوضات.

1.3 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من تناولها موضوعًا قانونيًا معاصرًا يتمثل في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في إبرام العقود، ولا سيما عقد البيع بوصفه من أكثر العقود انتشارًا في المعاملات المدنية والتجارية. كما تكتسب هذه الدراسة أهميتها في ظل التطور المتسارع للوسائل الرقمية واعتماد الأنظمة الإلكترونية في إعداد العقود وصياغتها وتنفيذها، الأمر الذي يثير تساؤلات حول مدى دقة هذه الصياغة الآلية ومشروعيتها، وانعكاساتها على صحة الالتزامات التعاقدية وآثارها القانونية. إضافة إلى ذلك، تسعى الدراسة إلى بناء تصور فقهي وقانوني يواكب هذه التطورات التقنية الحديثة، بما يسهم في تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال التعاقدي، ويوفر قدرًا أكبر من الحماية لأطراف العقد، ويحد من المخاطر القانونية والشرعية التي قد تنشأ عن الصياغة الآلية للعقود.

1.4 منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي المقارن، إذ تستند إلى المنهج الوصفي في عرض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالعقود والذكاء الاصطناعي وبيان طبيعة استخدام هذه التقنيات في مجال إبرام العقود، ولا سيما عقد البيع. كما تعتمد على المنهج التحليلي في تحليل النصوص الفقهية والأدلة الشرعية، ودراسة طبيعة الأخطاء والمخاطر المحتملة الناتجة عن استخدام الذكاء الاصطناعي في صياغة العقود، وبيان أثرها في صحة العقد من الناحيتين القانونية والشرعية. إضافة إلى ذلك، توظف الدراسة المنهج المقارن من خلال مقارنة المواقف الفقهية والقانونية المختلفة تجاه العقود التي قد تتأثر بالأخطاء التقنية أو الخوارزمية، وذلك بهدف الوقوف على الضوابط

الشرعية والقانونية التي يمكن من خلالها التعامل مع هذه الإشكالات وتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال التعاقدي.

2. المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للعقد العام

يُعدّ مفهوم العقود من الركائز الأساسية في الفقه الإسلامي والقانون المدني، إذ يُنظّم العلاقات بين الأفراد من خلال توافق الإرادتين وترتيب الآثار القانونية المترتبة عليهما. ويُشكّل العقد الأداة القانونية الرئيسة التي يتم من خلالها تنظيم المعاملات بين الأفراد في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية. وسيتناول هذا المبحث بيان مفهوم العقود في المطلب الأول، من خلال تعريفها لغةً واصطلاحًا، ثم يتناول في المطلب الثاني ماهية الذكاء الاصطناعي ودوره في مجال العقود.

2.1 المطلب الأول: مفهوم العقود

2.1.1 الفرع الأول: العقود لغة

العَقْد في اللغة مشتق من مادة (ع ق د)، وهي تدل على الشدّ والإحكام والربط. قال ابن فارس: إن العين والقاف والدال أصلٌ واحد يدلّ على شدٍّ ووثوق، وإليه ترجع فروع الباب كلها، ومن ذلك عقد البناء، والجمع أعقاد وعقود، وعاقَدَه مثل عاهده، وهو العَقْد والجمع عُقود. قال الله تعالى: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ (المائدة: 1). كما ورد في قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ (المائدة: 89)، ومن معاني العقد كذلك: عقدة النكاح، أي وجوبه وإبرامه، والعقدة في البيع هي إيجابه وإبرامه، ويقال: اعتقد فلان عقدةً أي اتخذها (ابن فارس، 1972).

2.1.2 الفرع الثاني: العقد اصطلاحًا

للعقد عند الفقهاء معنيان: عام وخاص، وأما المعنى العام، وهو الأقرب إلى المعنى اللغوي، والشائع عند فقهاء المالكية والشافعية والحنابلة، فيقصد به كل ما عزم المرء على فعله، سواء صدر بإرادة منفردة كالوقف والإبراء والطلاق واليمين، أم احتاج إلى إرادتين في إنشائه كالبيع والإيجار والتوكيل والرهن. وبذلك يشمل هذا المعنى الالتزام مطلقًا، سواء صدر من شخص واحد أم من شخصين، فيدخل فيه ما يسمى في المعنى الخاص عقدًا، كما يشمل ما يسمى تصرفًا أو التزامًا. فالعقد بالمعنى العام ينتظم جميع الالتزامات الشرعية، ويرادف بذلك مفهوم الالتزام (ابن تيمية، د.ت).

أما المعنى الخاص للعقد، وهو المقصود في نظرية العقد، فيُعرَّف بأنه ارتباط إيجاب بقبول على وجه مشروع يثبت أثره في محله، أو بعبارة أخرى: تعلق كلام أحد العاقدين بالآخر شرعًا على وجه يظهر أثره في المحل. ويعد هذا التعريف هو الغالب في عبارات الفقهاء (الزحيلي، د.ت).

كما يميز بعض الفقهاء بين الاتفاق والعقد؛ فالاتفاق (Convention) هو توافق إرادتين أو أكثر على إنشاء التزام أو نقله أو تعديله أو إنهائه. فالاتفاق على إنشاء التزام، مثل عقد البيع، ينشئ التزامات في جانب كل من البائع والمشتري (السنهوري، 2007).

أما العقد (Contract) فهو أخص من الاتفاق، إذ يقتصر على توافق إرادتين على إنشاء التزام أو نقله. وبذلك فإن كل عقد يعد اتفاقًا، بينما لا يكون كل اتفاق عقدًا، إذ قد يكون الاتفاق معدِّلًا للالتزام أو منهيًا له دون أن يكون منشئًا له (السنهوري، 2007).

2.2 المطلب الثاني: ماهية الذكاء الاصطناعي ودوره في العقود المدنية

2.2.1 الفرع الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي

يعد الذكاء الاصطناعي أحد فروع علوم الحاسب الآلي، ويشير إلى مجموعة من الأنظمة والبرمجيات القادرة على محاكاة القدرات الذهنية البشرية، مثل التعلم والاستنتاج واتخاذ القرار. ويقوم الذكاء الاصطناعي على تطوير برامج حاسوبية تستطيع تنفيذ الأعمال بطريقة تشبه أداء الإنسان، من خلال تحليل البيانات وفهمها واتخاذ القرارات المناسبة بناءً عليها.

كما تتميز هذه الأنظمة بقدرتها على التعلم من الخبرات السابقة واكتساب المعرفة وتحسين أدائها بمرور الوقت، مما يجعلها قادرة على تنفيذ العديد من المهام المعقدة بكفاءة عالية. ويتم ذلك من خلال تصميم خوارزميات وبرامج حاسوبية تحاكي سلوك الإنسان وطرائق تفكيره المرتبطة بالوعي والذكاء) الغنامي، 2020؛ اللمعي، 2021؛ Copeland, 2023).

2.2.2 الفرع الثاني: دور الذكاء الاصطناعي في مجال العقود

أصبح للذكاء الاصطناعي دور مهم في العديد من فروع القانون، مثل القانون المدني والتجاري والجنائي، حيث أسهم في تطوير عدد من التطبيقات القانونية التي تساعد في تسهيل الإجراءات وتحسين كفاءة العمل القانوني. ومن أبرز مجالات استخدامه في نطاق العقود ما يأتي:

أولًا: إبرام العقود الذكية

يقصد بالعقد الذكي مجموعة من الوعود أو الالتزامات التي تُصاغ في شكل أكواد رقمية داخل شبكة رقمية، بحيث يتم تنفيذها تلقائيًا عند تحقق الشروط المتفق عليها بين الأطراف. ويعتمد هذا النوع من العقود على مجموعة من البروتوكولات البرمجية التي تنظم تنفيذ الالتزامات التعاقدية بصورة آلية.

وغالبًا ما تُبرم العقود الذكية باستخدام تقنية البلوك تشين (Blockchain) من خلال برامج خوارزمية مشفرة تمثل شروط العقد وأحكامه، ويتم تنفيذها عبر منصات رقمية مثل منصة البيتكوين (Bitcoin) ومنصة الإيثيريوم (Ethereum) ويهدف هذا النوع من العقود إلى تبسيط وتسريع إنجاز المعاملات والتصرفات القانونية، إذ يتم تنفيذها تلقائيًا دون الحاجة إلى تدخل وسيط، كما يمكن للذكاء الاصطناعي أن يسهم في صياغة بعض أنواع هذه العقود (الغنامي، 2020).

ثانيًا: مراجعة العقود وتحليلها

يُستخدم الذكاء الاصطناعي كذلك في مراجعة العقود وتحليلها، حيث يتميز بقدرته على معالجة كميات كبيرة من النصوص القانونية بسرعة ودقة عالية مقارنة بالعمل البشري. وتعتمد هذه العملية على برمجيات متخصصة قادرة على اكتشاف الأخطاء والصياغات غير الدقيقة، إضافة إلى تحليل البنود التعاقدية واستخلاص النتائج القانونية المرتبطة بها، وكما يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي في تحليل السوابق القضائية واستخلاص الأنماط القانونية منها، الأمر الذي يسهم في دعم العمل القانوني وتحسين جودة الصياغة التعاقدية (الغنامي، 2020).

3. المبحث الثاني: الأخطاء والمخاطر المترتبة على استخدام الذكاء الاصطناعي في إبرام العقود وتأثيرها على صحة العقد

يشهد استخدام الذكاء الاصطناعي في العقود تطورًا سريعًا، إلا أن هذا الاستخدام ينطوي على مجموعة من الأخطاء والمخاطر التي قد تؤثر على صحة العقود وسريانها. ومن هنا، أصبح من الضروري دراسة هذه الأخطاء والمخاطر من منظور تكنولوجي وشرعي، بالإضافة إلى التكييف الفقهي لشخصية الذكاء الاصطناعي والحكم الشرعي لاستخدامه في العقود.

3.1 المطلب الأول: المخاطر المتوقعة والآثار المترتبة من استخدام الذكاء الاصطناعي في إبرام العقود

3.1.1 الفرع الأول: المخاطر التكنولوجية المتوقعة

أولاً: الافتقار إلى الشفافية الخوارزمية

تتمثل أبرز المخاطر التكنولوجية في غموض الآليات التي تعتمد عليها برامج الذكاء الاصطناعي في صياغة العقود أو اتخاذ قرار إبرامها أو رفضها. على سبيل المثال، يمكن أن تتضمن هذه الآليات تحديد أسعار المبيع، أو تفضيل عرض على آخر، أو قبول طرف دون آخر. وقد أبرزت الدراسات القانونية الحديثة أن أحد أهم المشكلات هو ضعف وظائف الخوارزميات عن قصد أو بغير قصد، ما يؤدي إلى غموض في فهم الأطراف لبنود العقد أو طريقة تنفيذه. ويؤثر هذا الغموض على مبدأ الرضا الكامل للطرفين، وقد يؤدي إلى بطلان العقد أو عدم نفاذه إذا ثبت أن أحد الأطراف تعرض للغبن أو الجهالة (Rodrigues, 2020).

ثانيًا: غرات الأمن السيبراني

تشكل القضايا الأمنية للذكاء الاصطناعي تحديًا كبيرًا، خاصة عند اتخاذ القرارات بشكل آلي بالكامل، ويمكن أن تؤدي الأخطاء الناتجة عن هذه الثغرات إلى خسائر مادية وبشرية، كما أن الاختراقات قد تستهدف البنى التحتية الحيوية أو بيانات الأطراف المتعاقدة. وعلى المستوى الدولي، تظهر هذه الثغرات في قضايا الرسائل السياسية عبر وسائل التواصل، وفي الأمن الداخلي، مثل استخدام الشرطة التنبؤية لمراقبة المدنيين. وتزداد خطورة هذه الثغرات لأنها غالبًا ما تكون مخفية حتى بعد وقوع الضرر، مما يشكل تهديدًا مباشرًا للحياة والأمن البشري. وبالنسبة للعقود الرقمية، يمكن أن يؤدي الاختراق أو التلاعب في البيانات أو سرقة المقابل المالي أو السلعة إلى فسخ العقد أو المطالبة بالتعويض، بالإضافة إلى تآكل الثقة في العقود الرقمية (Rodrigues, 2020).

3.1.2 الفرع الثاني: المخاطر الشرعية والآثار على عقد البيع

تتعدد المخاطر الشرعية المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في العقود وفق الفقه الإسلامي، وتشمل مخاطر الربا، الغرر، الغش والخداع، الجهالة، والاحتكار.

أولًا: الربا

يعتبر الربا من أكبر المخاطر الشرعية، لقوله تعالى: "وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا" [البقرة:275]. ويُقصد بالربا الزيادة المضافة إلى المال أو التأجيل غير المشروع، كما هو مفصل في كتب الفقه (أيوب، 2002). وقد ينشأ الربا في العقود التي يصيغها الذكاء الاصطناعي إذا أدخلت الخوارزميات غرامات تأخير أو زيادات مالية مشروطة بالزمن دون مراعاة الأحكام الشرعية. وبناءً على ذلك، فإن أي عقد يتخلله ربا يعتبر باطلًا، ويجب نقضه حتى لو وقع عن جهل، إذ النهي عن الربا يقتضي التحريم والبطلان (مسلم، 2021).

ثانيًا: الغرر

الغرر هو المخاطرة التي قد تنتج عن عدم وضوح بعض عناصر العقد أو الشك في وجود الشيء أو في خصائصه، مثل المقدرة على تسليمه أو مقداره أو أوصافه. وقد يؤدي الغرر إلى اختلال الرضا بين المتعاقدين، ويؤثر على صحة العقد إذا توافرت الشروط التالية: وقوع الغرر في عقد معاوضة، كثرته، وجوده في المعقود عليه أصالة، وعدم حاجة الناس الماسة للعقد المشتمل على الغرر (موسوعة فقه المعاملات، د.ت).

ثالثًا: الغش والخداع

يعد الغش أحد الموانع الشرعية لصحة العقد، لما فيه من تظليل وخداع للطرف الآخر، ويترتب عليه بطلان العقد. وفي العقود التي يديرها الذكاء الاصطناعي، قد ينشأ الغش نتيجة أخطاء في إدخال البيانات أو تفسيرها، مما يضلل أحد الأطراف ويؤثر على الرضا والتزام الأطراف بالعقد (مسلم، 2021؛ الضلاعين، 2025).

رابعًا: الجهالة

الجهالة تعني عدم وضوح بعض البنود المتعلقة بالعقد، مثل تحديد سعر السلعة أو مدة التسليم أو مواصفاتها، وقد تؤدي إلى نزاعات مستقبلية. وقد قسم الفقهاء الجهالة إلى ثلاث مراتب: جهالة كثيرة تحرم نظرًا لوقوع النزاعات، جهالة يسيرة لا تؤثر، وجهالة متوسطة تختلف فيها الآراء حول حكمها (اليحيى، 2016).

خامسًا: الاحتكار

الاحتكار هو السيطرة غير المشروعة على السوق أو السلع، ويؤثر سلبًا على العدالة التعاقدية. وقد ينشأ في العقود التي يديرها الذكاء الاصطناعي عند برمجة الخوارزميات لمنح أحد الأطراف سيطرة كاملة على الأسعار أو بيانات المبيع، مما يضر بالمستهلكين ويتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية: "المحتكر ملعون" (النيسابوري، 1990؛ مسلم، 2021).

3.2 المطلب الثاني: التكييف الفقهي لاستخدام الذكاء الاصطناعي في العقود

3.2.1 الفرع الأول: التكييف الفقهي لشخصية الذكاء الاصطناعي

يتطلب التكييف الفقهي للذكاء الاصطناعي دراسة عدة محاور:

أولًا: الأهلية

ينقسم مفهوم الأهلية لدى الأصوليين إلى أهلية وجوب وأهلية أداء. وأهلية الذكاء الاصطناعي تختلف عن الإنسان، فهو يفتقر للذمة والإدراك الحسي والعقل البشري، وبالتالي لا يمكن اعتباره صاحب أهلية أداء سواء كانت ناقصة أم كاملة، وهو محصور في وظيفة البرمجة والخوارزميات (زيدان، 1976؛ الشارخ، 2024).

ثانيًا: العقل

تحتوي بعض أنظمة الذكاء الاصطناعي على علوم ضرورية وأدوات استشعار دقيقة، لكن هذه القدرات لا تمثل إدراك الإنسان الكامل أو أهلية الأداء، إذ تفتقد القدرة على الحسبة العقلية والشعور، وبالتالي لا يمكن نسب أهلية عقلية لها (الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، 2022).

ثالثًا: الاستقلالية

الذكاء الاصطناعي قد يكون مستقلاً أو غير مستقل، ويترتب على ذلك تحديد المسؤولية. فالآلة غير المستقلة تقع المسؤولية على المشغل البشري، أما المستقلة فيتم تطبيق نظرية النائب الإنساني، بحيث يتحمل الإنسان المشرف المسؤولية القانونية عن أي أضرار أو أخطاء ناتجة عن عمل النظام (الشارخ، 2024).

3.2.2 الفرع الثاني: حكم استخدام الذكاء الاصطناعي في العقود المدنية

الأصل في استخدام الذكاء الاصطناعي هو الإباحة، وفق القاعدة الفقهية: "الأصل في الأشياء الإباحة ما لم يرد التحريم" (السيوطي، 1983). ويجب أن تتوافر الشروط الشرعية في العقود المبرمة بواسطة الذكاء الاصطناعي،

مثل التراضي بين الأطراف، أهلية التصرف، إباحة المبيع، وضمان خلو العقد من الغرر والجهالة والشروط الباطلة، وإمكانية التنفيذ (مجموعة من الباحثين، 2011؛ عزام، 1997).

وقد أقر مجمع الفقه الإسلامي أن الذكاء الاصطناعي تقنية حديثة، الأصل في استخدامها الإباحة، مع مراعاة الضوابط الأخلاقية والأمنية والقانونية، والالتزام بمبادئ الحماية، والشفافية، وعدم تهديد الأمن الفردي والمجتمعي (منظمة التعاون الإسلامي، 2025). كما تقع المسؤولية على الإنسان المشرف أو الحارس للنظام وفق القاعدة: "حارس الشيء مسؤول عن الضرر الذي يحدثه الشيء ولو لم يكن هناك خطأ منه" (الكردي، 2019؛ الغنامي، 2020).

وبناءً على ذلك، يمكن اعتبار استخدام الذكاء الاصطناعي في العقود جائزًا، شريطة تحقق الضوابط الشرعية والتأكد من مراجعة العقود من قبل المختصين لضمان صحتها وعدم مخالفتها لمقاصد الشريعة، مع الالتزام بمبادئ العدالة والشفافية وتجنب أي أخطاء تؤثر على صحة العقد.

4. خاتمة

توصلت هذه الدراسة إلى تحليل المخاطر والأخطاء المترتبة على استخدام الذكاء الاصطناعي في صياغة العقود، مع التركيز على عقود البيع، وتحديد أثر هذه الأخطاء على صحة العقود ومدى التزامها بالشروط القانونية والشرعية. وأظهرت النتائج أن الذكاء الاصطناعي يمثل أداة فعّالة لتسريع الإجراءات وتقليل الأخطاء البشرية، لكنه لا يمكن أن يحل محل المراجعة البشرية أو الإشراف القانوني.

كما بينت الدراسة أن استخدام الذكاء الاصطناعي في العقود يحقق كفاءة كبيرة في صياغة البنود ومراجعتها، لكنه قد ينطوي على أخطاء متعددة الأبعاد تشمل الأخطاء الخوارزمية، الموضوعية، اللغوية، والمرجعية، والتي تؤثر على صحة العقد. وأكدت النتائج أن المسؤولية القانونية تقع على مطوري أو مستخدمي النظام وفق مستوى الإشراف والتحكم في البرمجة، وأن الذكاء الاصطناعي لا يمتلك الأهلية القانونية للقيام بالتصرفات التعاقدية بمفرده.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي كأداة مساعدة في صياغة العقود وتسريع الإجراءات، لكنه يحتاج دائمًا إلى مراجعة بشرية لضمان دقة البنود.
- الأخطاء الناتجة عن الذكاء الاصطناعي متعددة وتشمل التحيز الخوارزمي، إغفال بنود أساسية، ضعف الدقة اللغوية، وأخطاء مرجعية.
- هذه الأخطاء قد تؤدي إلى مخاطر قانونية تؤثر على صحة العقد، مثل بطلانه أو فساده.

- المسؤولية عن الأخطاء تقع على المطور أو المستخدم للنظام، وفق مستوى الإشراف والتحكم في البرمجة.
- الذكاء الاصطناعي لا يمتلك الأهلية القانونية أو القدرة على التعاقد، ويُعد أداة مساعدة بيد الإنسان.
- الحكم القانوني لاستخدام الذكاء الاصطناعي في العقود يعتمد على تحقق جميع شروط العقد ومراجعة محامي مختص قبل النفاذ.

5. التوصيات

- عدم الاعتماد الكلي على العقود المولدة بواسطة الذكاء الاصطناعي، واستخدامها كنقطة بداية أو مسودة أولية.
- تعزيز الرقابة البشرية والمراجعة القانونية قبل إبرام العقود النهائية.
- تطوير أدوات الذكاء الاصطناعي لتحسين الشفافية وتقليل الأخطاء الخوارزمية والموضوعية.
- تدريب المحامين والمختصين على التعامل مع مخرجات الذكاء الاصطناعي وتحليل المخاطر المحتملة.
- وضع أطر تنظيمية وسياسات أخلاقية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في صياغة العقود والمعاملات المالية.
- تشجيع إجراء أبحاث علمية إضافية لدراسة تأثير الذكاء الاصطناعي على العقود وتحديد آليات حماية الأطراف المتعاقدة.

المراجع:

المراجع العربية:

ابن تيمية، أحمد. (د.ت). *نظرية العقد*. مصر، مكتبة السنة المحمدية.

ابن فارس، أحمد. (1972). معجم *مقاييس اللغة*. مصر، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده

ابن قدامة، أبو محمد. (2002). *روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل*. لبنان، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع.

أيوب، حسن. (2003). *فقه المعاملات المالية في الإسلام*. مصر، دار السلام.

البخاري، أبو عبد الله. (2021). *صحيح البخارى*. لبنان، دار بن كثير.

بدر، السيد. (2019). *تصميم وتحليل الخوارزميات*. مصر، المكتبة العربية.

الزحيلي، وهبة. (د.ت). *الفقه الإسلامي وأدلته*. سورية، دار الفكر.

زيدان، عبد الكريم. (1976). *الوجيز في أصول الفقه*. العراق، مؤسسة قرطبة.

السهنوري، عبد الرزاق. (2007). *الوسيط في شرح القانون المدني، مصادر الالتزام*. مصر، دار النهضة.

السيوطي، جلال الدين. (1983). *الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية*. لبنان، دار الكتب العلمية.

الشارخ، مريم. (2024). تكييف الذكاء الاصطناعي من خلال معياري الذمة والعقل في أصول الفقه الحنفي. *مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية*، عدد 39، 457-486.

الضلاعين، عمار. (2025). تحليل المخاطر الشرعية باستخدام الذكاء الاصطناعي في العقود الإسلامية: دراسة في الفقه الإسلامي. *مجلة البحث العلمي الإسلامي*، 22(72)، 175-205.

عزام، عبد العزيز. (1997). *العقود المسماة: عقد البيع في الشريعة الإسلامية*. مصر، مكتب الرسالة الدولية للطباعة والكمبيوتر.

الغنامي، نايف. (2020). الضوابط القانونية للذكاء الاصطناعي في إبرام المعاملات القانونية. *مجلة رؤى في الآداب والعلوم الإنسانية*، 4(1)، 58-83.

الكردي، أحمد. (2019). *القواعد الفقهية الكلية*. الكويت، دار الظاهرية.

اللمعي، ياسر. (23-24 مايو، 2021). *المسؤولية الجنائية عن أعمال الذكاء الاصطناعي بين الواقع والمأمول دراسة تحليلية- استشارفية*. (بحث مقدم ضمن أعمال المؤتمر العلمي الدولي السنوي العشرين لكلية الحقوق جامعة المنصورة، مصر، جامعة المنصورة.

مسلم، أبو الحسين. (2021). *صحيح مسلم*. (تحقيق عبد الباقي)، مصر، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

منظمة التعاون الإسلامي. (20 نوفمبر، 2025). *قرار رقم: 258 (26/3)، الدورة السادسة والعشرين الذكاء الاصطناعي: أحكامه، وضوابطه، وأخلاقياته*. منظمة التعاون الإسلامي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، متوفر على الرابط: https://iifa-aifi.org/

موسوعة فقه المعاملات. (د.ت). *موسوعة فقه المعاملات: الأبحاث، التطبيقات، الفتاوى، المصطلحات*. المكتبة الشاملة.

النيسابوري، أبو عبد الله. (1990). *المستدرك على الصحيحين*. (تحقيق: مصطفى عطا)، لبنان، دار الكتب العلمية.

الهاجري، فلاح. (2024). المسؤولية الشرعية لمستخدمي الذكاء الاصطناعي: دراسة فقهية. *مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية*، 39(4)، 9-81.

الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي. (2022). *معظم البيانات والذكاء الاصطناعي: إنجليزي- عربي*. السعودية، الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي.

اليحيى، محمد. (2016). الجهالة في العقود وطريقة رفعها. *مجلة الدراسات الإسلامية والبحوث الأكاديمية*، 11(72)، 454-484.

المراجع الأجنبية:

Copeland, B. J. (2023). *Artificial intelligence, Encyclopaedia Britannica. Last Updated: Sep 7, 2023*.
Rodrigues, R. (2020). Legal and human rights issues of AI: Gaps, challenges and vulnerabilities. *Journal of Responsible Technology*, *4*, 100005.